بيان الشباب ضمن مؤتمر أسبوع العمل العالمي للتعليم 2026

نحو موازنة تشاركية، مفتوحة وخاضعة للمساءلة، تُبنى بمشاركة حقيقية من الشباب والمجتمع المدني، وتضمن تمويلًا عادلًا وفعّالًا

"موازنة وزارة التربية والتعليم: لتعليم شامل ومنصف وذو جودة للجميع."

نحن مجموعة من الشباب من مختلف محافظات المملكة نعمل بروح الفريق من اجل موازنة مفتوحة وخاضعة للمساءلة لقطاع التعليم. انطلقنا من إحساس عالٍ بالمسؤولية وإيماناً منا بقدرتنا على التأثير في أماكن صنع القرار، لنعبّر من خلال هذا البيان عن رؤيتنا للوصول لتعليم نوعي، ومنصف، وشامل، قائم على العدالة في توزيع الموارد والكفاءة في الانفاق .
نرى أن التعليم ليس مجرد خدمة، بل هو حق، وأساس العدالة الاجتماعية والاستقرار والتنمية المستدامة. ورغم ذلك، يواجه هذا القطاع تحديات جدية، من أبرزها ضعف التمويل، وغياب العدالة في توزيع الموارد، ومحدودية أدوات الشفافية والمساءلة، إضافة إلى تراجع دور الشباب والمجتمع المدني في مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة العامة، لا سيما فيما يتعلق بموازنة قطاع التعليم.

لقد قمنا بتحليل واقع تمويل التعليم من خلال عدسة شبابية واعية، هدفها الوصول لفهم أعمق للسياسات المالية الخاصة بقطاع التعليم، واقتراح آليات تعزز من مشاركة الشباب والمجتمع المدني للتأثير في هذه السياسات على مستوى محلي ووطني

ويأتي هذا البيان ثمرة عامين من العمل المتواصل والهادف إلى تمكين الشباب وإشراكهم في قضايا الموازنة العامة وتحليل بياناتها بما يخدم قطاع التعليم والذي استطعنا من خلاله تشكيل مجموعة شبابية متمكنة من استخدام أدوات تحليل تشاركي لتتبع موازنة قطاع التعليم وتقييم أولويات الإنفاق على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات. وخلال هذه الفترة، عقدنا سلسلة من الاجتماعات واللقاءات التي ساهمت في ترسيخ المفاهيم المرتبطة بالموازنة العامة، وتعزيز فهم الشباب لدورهم كشركاء فاعلين في تحليل الموازنة من منظور حقوقي يراعي المساواة بين الجنسين والدمج الاجتماعي واحتياجات الفئات الأكثر حاجة للحماية.

يوضح هذا البيان الفجوات التمويلية التي تؤثر على إتاحة التعليم وإمكانية الوصول إليه وجودته وقدرته على التكيف مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وسيصدر قريبا ورقة سياسات خاصة لمتابعة العمل على مناصرة الحق في التعليم.

تناولنا هذا الموضوع بالاستناد إلى إطار الركائز الأربع لتمويل التعليم على المستوى الوطني، بهدف الوصول إلى ما يلي:

1. **تحليل حجم الموازنة العامة: إذ إن زيادة حجمها تسهم في تعزيز الموارد المخصصة لقطاع التعليم.**
2. **تحديد حصة قطاع التعليم من الموازنة العامة: حيث ينبغي على الدول تخصيص ما لا يقل عن 20% من الإنفاق العام أو ما يعادل 6% من الناتج المحلي الإجمالي لدعم التعليم.**
3. **قياس مدى استجابة الإنفاق التعليمي لاحتياجات الفئات الأكثر فقرًا وتهميشًا: من خلال توجيه الإنفاق العام لمعالجة الحرمان وتحسين فرص الحصول على تعليم جيد وشامل، بما يعزز العدالة المجتمعية.**
4. **تعزيز المساءلة والرقابة على موازنة التعليم: عبر ضمان الشفافية في إدارة الموارد ومتابعة أوجه الإنفاق، بما يسهم في تحسين جودة التعليم ويُلزم الجهات المعنية بتحقيق الاستخدام الأمثل للمخصصات.**

بعد ذلك، اعتمدنا على منهجية تحليل نوعي لدراسة اتجاهات التمويل الحكومي وأنماط الإنفاق، بما يحقق مجموعة من الأبعاد الأساسية، وهي:

- الإتاحة: لضمان توفير بنية تحتية تعليمية كافية.
- إمكانية الوصول: لإزالة الحواجز التي تحد من التحاق الأفراد بالتعليم.
- القبول: بما يكفل جودة التعليم وملاءمته ثقافيًا.
- التكيّف: لضمان قدرة النظام التعليمي على الاستجابة للاحتياجات والمتغيرات المستجدة.

وبناءا على الرؤية التي تضع الشفافية والمشاركة والعدالة في صميم دورة الموازنة العامة والعمل التشاركي الذي قمنا به خلال العامين، نؤكد على أن إشراك الشباب في دورة الموازنة العامة وبالتحديد موازنة قطاع التعليم يشكل خطوة أساسية نحو بناء نظام تعليمي منصف، يعزز الجودة ويكفل شمول جميع فئات المجتمع دون استثناء، حيث تبرز أهمية الحاجة الى مجموعة من التوصيات التي تسهم في تطوير سياسات إعداد الموازنة لقطاع التعليم وتعزيز كفاءتها وفي هذا السياق نقدم أبرز التوصيات التالية:

أولا - فيما يخص الإتاحة وحيث ان استهلاك النفقات التشغيلية (الرواتب والإيجارات) للغالبية العظمى من الموازنة يترك أقل من 10% للابتكار والتطوير. هذا يعني محدودية بناء مدارس جديدة تواكب النمو السكاني، مما يكرس الاعتماد على "الأبنية المستأجرة" التي تفتقر لمعايير البيئة التعليمية الدامجة ولا توفر بيئة تعليمية لائقة، وتكرس فقر التعليم.

حيث تعاني مجالس المحافظات العديد من التحديات الهيكلية والمالية تتمثل في ضعف الموازنات المخصصة لمجالس المحافظات ومحدودية الصلاحيات الممنوحه لها حسب التشريعات الناظمة لعملها، مما يؤدي إلى تعطل المشاريع الرأسمالية الضرورية في المحافظات الطرفية والأحياء الحضريه الفقيرة والمناطق الريفية وعدم الاستجابة الحقيقية للاحتياجات التعليميه في مختلف المناطق، لهذا نوصي بمعالجات التحديات الهيكلية لتسهيل عمليات تخصيص الأموال والصرف والانفاق والتنسيق الأفضل مع وزارة التربية والتعليم بما يتناسب مع حجم الاحتياجات المحلية والطموح الوطني للتوسع النوعي

ثانيا - فيما يخص إمكانية الوصول وضمان وصول جميع الأطفال إلى التعليم دون تمييز وازالة العوائق الجغرافيه والاقتصاديه والاجتماعيه التي تمنع الوصول مع ايلاء اهتمام خاص للفئات المهمشه كاللاجئين والفقراء وذوي الاعاقه فإننا نوصي بزيادة المخصصات التمويلية لدعم الخدمات المقدمة للطلبة ذوي الإعاقة والتوسع في المدارس الدامجة لتكون بحجم التوقعات والوصول إلى 40 ألف طالب بحلول 2030 ورفع مخصصات تهيئة البنية التحتية للمدارس لتكون "دامجة" فيزيائياً وتعليميا ونطالب بوضوح اكثر في بنود الموازنة العامة ليكون هناك بند مخصص ومفصل لبرامج تعليم ذوي الاعاقه وايلاء تعليميهم أيضا الاولويه في الموازنه اللامركزية للمحافظات.

ثالثا- فيما يتعلق بمؤشر القبول الخاص بجودة التعليم وملاءمته ثقافيًا وتربويًا واحترامه لحقوق الإنسان والتنوع ويخلو من العنف او التحيز مع ضمان مهنية المعلمين فإن مطالبنا بديهيه فيما يتعلق برفع المخصصات الرأسماليه لبرامج الإصلاح والتطوير إلى ما لا يقل عن 10% من إجمالي موازنة التعليم، مع إعادة توجيه تدريجية للإنفاق نحو الاستثمار في المعلم، والتكنولوجيا التعليمية، وتطوير المناهج، وتعزيز الاعتماد على التمويل المحلي لتطوير نظام التعليم وضمان استدامة الإصلاحات

رابعا - وبالنسبة لمؤشر التكيف فإنه من الضروري تمويل التعليم في الطوارئ وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي: ونطالب بمزيد من التوسع في برنامج التعليم غير النظامي للمتسربين والأطفال العاملين، وذوي الإعاقة.

واخيرا ندعو الى

زيادة التمويل الحكومي لقطاع التعليم والالتزام بالمعايير الدولية لتخصيص التمويل للتعليم (20% من الموازنة العامة أو 6% من الناتج المحلي الإجمالي).

وندعو إلى مأسسة مشاركة الشباب في دورة الموازنة و إنشاء منصات حوار دائمة بين وزارتي التربية والتعليم والمالية والشباب والمجتمع المدني.

ونؤكد أن بناء نظام تعليمي عادل وشامل لا يمكن أن يتحقق دون إرادة حقيقية لترسيخ الشفافية، وتعزيز المساءلة، وتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية، وعلى رأسها مشاركة الشباب كشركاء فاعلين في دورة الموازنة. ومن هذا المنطلق، ندعو إلى تبني نهج تشاركي في إعداد الموازنة وخاصة موازنة قطاع التعليم، لضمان عدالة توزيع الموارد وكفاءتها، بما يعزز من ثقة المجتمع في السياسات العامة، ويترجم الاحتياجات الحقيقية إلى قرارات مالية ملموسة. نحن شباب هذا الوطن، نجدد التزامنا بالاستمرار في العمل، والدفع نحو مزيد من الانفتاح والشفافية، وصولًا إلى تعليم نوعي، ومنصف،ودامج للجميع. نظام تعليمي يحقق تكافؤ الفرص ويواكب تطلعات الأجيال القادمة.